**Political Sciences Journal**
**Issue** (70) December (2025) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

# Challenges of Building Distributive Capabilities in Iraq after 2006

Mahad Muhan Jiad * Ammar Saadoon Salman Albadry **

Receipt date: 26/2/2025 Accepted date: 29/6/2025 Publication date:1/12/2025

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.847

Copyrights: © 2025 by the authors.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

## Abstract:

The concept of distributive capacity refers to the state's ability to achieve justice in the distribution of benefits, services, wealth, and employment opportunities among members of society in an equitable and non-discriminatory manner. These capacities represent both a means and an end for contemporary political systems seeking to consolidate the principle of fair resource distribution and to utilize them efficiently in pursuit of comprehensive and sustainable development.

This research aims to analyze the challenges and factors that hinder the construction of effective distributive capacities in Iraq after 2006, and the resulting developmental crisis that has affected the fairness of resource and opportunity distribution. The study's central problem stems from the assumption that Iraq suffers from the mismanagement of its distributive capacities due to a set of structural challenges of political, economic, and social dimensions.

To address this problem comprehensively, the research adopts a quantitative analytical approach that combines theoretical analysis with the use of statistical data, figures, and illustrative tables to measure patterns of distributive imbalance. Numerical indicators related to public expenditure, service distribution, resources, and employment opportunities across various sectors were analyzed to identify the structural trends shaping the state's distributive performance.

The study concludes that political challenges, represented by partisan quota systems and conflicts over relevant legislation, alongside the phenomenon of terrorism, have weakened fairness in the allocation of financial resources and public services. Economic challenges have further exacerbated the imbalance in government spending across sectors, while social challenges have limited the effectiveness of mechanisms for equitable distribution. Altogether, these factors have reduced the efficiency of Iraq's distributive capacities and negatively affected both development and social justice.

**Keywords:** Distributive Capacity, Political Challenges, Economic Challenges, Social Challenges, Iraq.

* Master's Candidate/ Al-Mustansiriya University/ College of Political Sciences.
mehad.mohan@uomustansiriyah.edu.iq
** Prof.Dr./ Al-Mustansiriya University/ College of Political Sciences.
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq
**Corresponding author:** Mahad Muhan Jiad; email: mehad.mohan@uomustansiriyah.edu.iq

مجلّة العلوم السياسية
العدد (70) كانون الأول (2025) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

# تحديات بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006

مهد موحان جياد* عمار سعدون سلمان البدري**

**الملخص:**

ينصرف مفهوم القدرات التوزيعية إلى قدرة الدولة على تحقيق العدالة في توزيع المنافع والخدمات والثروات والوظائف بين أفراد المجتمع على نحو متكافئ ومن دون تمييز. وتمثل هذه القدرات في الوقت ذاته وسيلة وغاية للأنظمة السياسية المعاصرة الساعية إلى ترسيخ مبدأ التوزيع العادل للموارد واستثمارها بصورة رشيدة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات والأسباب التي تعيق بناء قدرات توزيعية فعّالة في العراق بعد عام 2006، وما نتج عنها من أزمة تنموية انعكست على عدالة توزيع الموارد والفرص. وتنطلق إشكالية البحث من فرضية مفادها أن العراق يعاني من سوء توظيف القدرات التوزيعية بفعل مجموعة من التحديات البنيوية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وللإحاطة بأبعاد هذه الإشكالية، اعتمد البحث المنهج التحليلي الكمي الذي يجمع بين التحليل النظري وتوظيف البيانات الإحصائية والأشكال والجداول التوضيحية لقياس مظاهر الخلل في التوزيع. وتم تحليل المؤشرات الرقمية الخاصة بالإنفاق العام، وتوزيع الخدمات، والموارد، وفرص العمل عبر مختلف القطاعات، من أجل تحديد الاتجاهات البنيوية في أداء الدولة التوزيعي.

توصلت الدراسة إلى أن التحديات السياسية المتمثلة في المحاصصة الحزبية والصراع على التشريعات ذات العلاقة، إلى جانب ظاهرة الإرهاب، أسهمت في إضعاف العدالة في توزيع التخصيصات المالية والخدمات. كما أدت التحديات الاقتصادية إلى تفاقم عدم التوازن في الإنفاق الحكومي بين القطاعات، في حين حدّت التحديات الاجتماعية من فاعلية آليات التوزيع العادل، الأمر الذي أضعف كفاءة القدرات التوزيعية وأثر سلبًا في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية في العراق.

**الكلمات المفتاحية:** القدرات التوزيعية، التحديات السياسية، التحديات الاقتصادية، التحديات الاجتماعية، العراق.

* باحث في مرحلة الماجستير/ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.

** أستاذ دكتور/ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.

**المقدمة:**

تمثل القدرات التوزيعية قدرة النظام السياسي توزيع التخصيصات المالية والمنافع والخدمات والوظائف بصورة عادلة بين افراد المجتمع، من اجل تحقيق العدالة وتوفير سبل العيش الكريم، وبذلك ينصرف مفهوم القدرات التوزيعية إلى توزيع الموارد والثروات والخدمات والمنافع والفرص الوظيفية على افراد المجتمع وبشكل عادل، وتمثل هذه القدرات وسيلة وغاية تسعى النظم السياسية إلى تحقيقيها، مستغلة بذلك موارد المجتمع بصورة صحيحة وباستعمال أمثل.

تواجه القدرات التوزيعية للنظام السياسي العراقي مجموعة من التحديات السياسية؛ بسبب شكل نظامه السياسي القائم على المحاصصة السياسية والطائفية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والتي ابرزها الاعتماد على المورد النفطي دون تعظيم بقية الإيرادات، فضلاً عن التحديات الاجتماعية القائمة على أساس الهوية المكوناتية دون الهوية الوطنية الجامعة.

وتكمن أهمية البحث في معرفة أهم التحديات التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006 والتي حالت دون بناء قدرات توزيعية ناجعة.

وتمثل العديد من التساؤلات الفرعية بيان كيفية انعكاس المحاصصة والإرهاب والصراع على القوانين ذات العلاقة بالقدرات التوزيعية على بناء القدرات التوزيعية؟ وما أثر ضعف القدرات الاستخراجية والاعتماد في الريع النفطي، وتلكؤ برنامج تنمية الأقاليم، وانخفاض النفقات الاستثمارية مقابل زيادة في النفقات التشغيلية، وتفشي الفساد الإداري والمالي على بناء القدرات التوزيعية والحد من التوزيع العادل؟ وما هو تأثير ضعف إدارة التنوع الاجتماعي وتسييد الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الشاملة بعدم وجود قدرات توزيعية ناجعة؟

وعليه فأن فرضية البحث تنطلق من فكرة مفادها " إن القدرات التوزيعية في العراق لم تكن بمستوى الطموح من حيث توزيع الثروات والمنافع والخدمات نتيجة مجموعة من التحديات التي واجهت تلك القدرات.

**المنهجية:**

اعتمد البحث المنهج التحليلي الكمي بوصفه الإطار المنهجي الرئيس لدراسة موضوع القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006. يقوم هذا المنهج على تفكيك العناصر الأساسية للظاهرة المدروسة وتحليلها بصورة معمّقة للكشف عن أوجه القصور في أداء الدولة التوزيعي. وقد تم توظيف البيانات الإحصائية والأرقام والمؤشرات الكمية المتعلقة بالإنفاق العام وتوزيع الموارد والخدمات وفرص العمل، فضلاً عن استخدام الجداول والأشكال التوضيحية لقياس حجم الاختلالات البنيوية في عملية التوزيع. كما جرى الربط بين التحليل النظري والبيانات التطبيقية للوصول إلى تفسير موضوعي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق.

**المحور الأول: التحديات السياسية التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006**

سنتناول في هذا المحور التحديات السياسية التي واجهت القدرات التوزيعية وهي كالآتي:

**أولا: المحاصصة السياسية والطائفية**

تميزت العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 بوجود المحاصصة في توزيع المناصب والثروات، ما انعكس سلباً على البلد (محمد 2021، 365) وتحولت فيما بعد إلى ظاهرة اصبح بالإمكان وصفها (محاصصة المحاصصة)، فبدءاً بالمناصب السيادية ومروراً بكل هيئة ومؤسسة حكومية أو مستقلة وانتهاءً بالأجهزة والدوائر الفرعية كلها (العبادي 2015، 193).

تعد المحاصصة السياسية والطائفية واحدة من أهم المشكلات الرئيسة التي واجهت بناء القدرات التوزيعية وتحقيق العدالة في العراق، فهي أول مرتكز ينفي تحقيق العدالة من حيث إن المحاصصة للوظيفة العامة بدءاً من الوزارات وما يليها يشكل خرقاً صريحاً لمبدأ العدالة وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة، وقد اثبتت اهتمامات القوى السياسية على تعزيز حصصها ومكاسبها دون تحقيق مطالب المواطنين التي ازدادت سوءاً من خلال ضعف الخدمات الصحية والتعليمية وعدم إيجاد فرص عمل تقلل البطالة وضعف

مؤسسات الحماية الاجتماعية، وغياب الخدمات وبالخصوص في القرى والأرياف، مقابل إنفاق ترفي للحكومة، فضلاً عن إن بعض الحكومات المتعاقبة بعد عام 2006 لم تكن حكومات رشيدة في إدارة الشأن العام ولا في إدارة وانفاق الموازنة العامة (الصلاحي 2014، 110- 111).

لقد ولدت المحاصصة السياسية والطائفية الضعف في أداء المؤسستين التشريعية والتنفيذية و غياب الرقابة البرلمانية؛ بسبب تقاسم السلطة بين الكتل السياسية جميعها، لان تأسيس ائتلافات واسعة يضعف دور المعارضة ويضيق الخناق على تأسيس معارضة برلمانية فاعلة، إن تكريس المحاصصة جعل من أدوات مجلس النواب غير فاعلة لاسيما في العمل الرقابي، وهذا أدى بدوره إلى إعاقة بناء قدرات النظام السياسي إذ إن القدرات التوزيعية لم تكن بالمستوى المطلوب ولم توزع بعدالة بين فئات المجتمع ومناطقه المختلفة؛ (الكرعاوي والفتلاوي 2021، 92- 93) لان الرقابة الفعالة بصفة عامة والرقابة البرلمانية بصفة خاصة لها الدور الكبير في بناء قدرات النظام السياسي ومنها القدرات التوزيعية (متعب 2024، 140- 141).

(1) انعكاس المحاصصة على عدم بناء القدرات التوزيعية:

أ – تدني نسب الإنجاز في صرف الموازنة الاستثمارية لبعض الوزارات وصلت إلى اربعين في المائة، والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى ضعف الأداء السياسي وعدم وجود رؤية استراتيجية (الشيخ 2022، 126- 127).

**ب –** تسيس مسألة إقرار الموازنة العامة للدولة والتي تحولت إلى موضوع خلاف وصراع سياسي يخضع للتوافقات السياسية، ولذلك يتأخر إقرار الموازنة العامة لعدة اشهر، و يؤثر هذا التأخير في عدم توزيع الأموال المخصصة لقطاع الخدمات ويعيق أداء الحكومة لوظائفها ويزيد من ظاهرة عدم الاستقرار في البلد (سلمان 2022، 78) ، إذ يتم التوازن في الموازنة من طريق الاتفاقات السياسية بين الكتل السياسية ومن ثم فأن زيادة التخصيصات توظف معظمها لمزايدات انتخابية وسياسية لا اقتصادية، كما إن هذا التقسيم لا يراعي العدالة التوزيعية (الحسيني 2023، 118) فضلا عن إن العراق لم

يشرع موازنات اقتصادية تنموية لإجل البناء وتلبية الحاجات والتنمية الشاملة للبلد (جاسم 2021، 99).

تعد السياسات التوزيعية من أهم السياسات، الا أن الحكومة مقيدة نتيجة التفاهمات السياسية القائمة على المحاصصة والضغوطات من الكتل السياسية على الوزراء الذين رشحتهم بشغل المناصب الوزارية التي تعدها الكتل مغنم لها، ولا بد من استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية لا لخدمة المواطنين وتقديم المنافع والخدمات لهم (الفتلاوي واخرون 2025، 249- 250).

**ثانيا: الإرهاب**

اصبح العراق بعد عام 2006 في مقدمة دول العالم في عدد ضحايا العنف اليومي القائم على أساس طائفي أو هجمات إرهابية الأمر الذي أدى إلى إنهيار الأوضاع الأمنية حيث انتشرت حالات القتل على الهوية والإختطاف والإغتيال (الزهيري 2017، 340- 341) وبلغ عدد شهداء العمليات الإرهابية بعد عام 2003 إلى عام 2018 حوالي (78682) الف شهيد (الناشي 2020، 153).

إن زيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاع العام الخدمي لا يعني سوى المزيد من الخلل في توزيع الموارد على المواطنين، بمعنى أن توجه الحكومة بزيادة الإنفاق على السلاح على حساب الإنفاق الاجتماعي يزيد من المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة، إذ إن الميزانية المخصصة للمؤسسة الأمنية والعسكرية في كل عام كبيرة جداً مقارنة بالأموال التي تخصص لعناصر القدرات التوزيعية الأخرى التي تعاني من نقص التمويل الكافي كالتربية والتعليم والصحة والإسكان وبقية المجالات، ففي كل عام لا يقل الإنفاق على المؤسسات الأمنية عن (20) مليار دولار (محمد وصبري 2023، 94- 95).

أدى احتلال تنظيم (داعش) الإرهابي لبعض المحافظات العراقية إلى تدمير بناها التحتية، فعلى مستوى القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان، بلغت الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي من (مستشفيات ومراكز صحية ودوائر صحية) في المناطق المتضررة جراء سيطرة تنظيم (داعش)، (2.7) ترليون دينار، في حين تقدر أضرار التعليم

بحوالي (2.8) ترليون دينار، أما الأضرار التي تعرض لها قطاع الإسكان فتقدر بحوالي (18.7) ترليون دينار، إذ تضرر حوالي (138.015) مبنى سكني نصفها يعود لذوي الدخل المحدود ( مجموعة البنك الدولي 2018)، في حين كانت الخسائر والأضرار على مستوى قطاعات البنية التحتية كبيرة جداً، اذ تقدر تكلفة الأضرار التي تعرض لها القطاع الكهربائي بنحو (8.2) ترليون دينار، وهي الأكثر فمنذ عام 2017 أصبحت معظم أصول الطاقة تعمل جزئياً أو متوقفة ومن ثم تقلصت معظم الطاقة المتوفرة من الشبكات العامة في المحافظات التي كانت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي، أما الضرر في البنية التحتية للنقل بلغ (3.3) ترليون دينار إذ بلغت الأضرار بالطرق (610) مليار دينار والجسور بقيمة (1.4) ترليون دينار، أما قطاع المياه والصرف الصحي فقد تعرض إلى أضرار كبيرة بلغت (1.6) ترليون، أما الخدمات البلدية فيقدر مجموع الأضرار الذي لحق بها نحو (102) مليار دينار(مجموعة البنك الدولي 2018).

أما بالنسبة لقطاع التربية والتعليم، فقد تم تدمير المرافق المدرسية والبنى التحتية، إذ بلغ حجم الأضرار في المؤسسات التعليمية في المحافظات التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي نحو (597) متضررة كلياً، و (407) متضررة جزئياً، و (190) مؤسسة تعليمية مدمرة كلياً (مجموعة البنك الدولي 2018) ينظر شكل رقم (1)

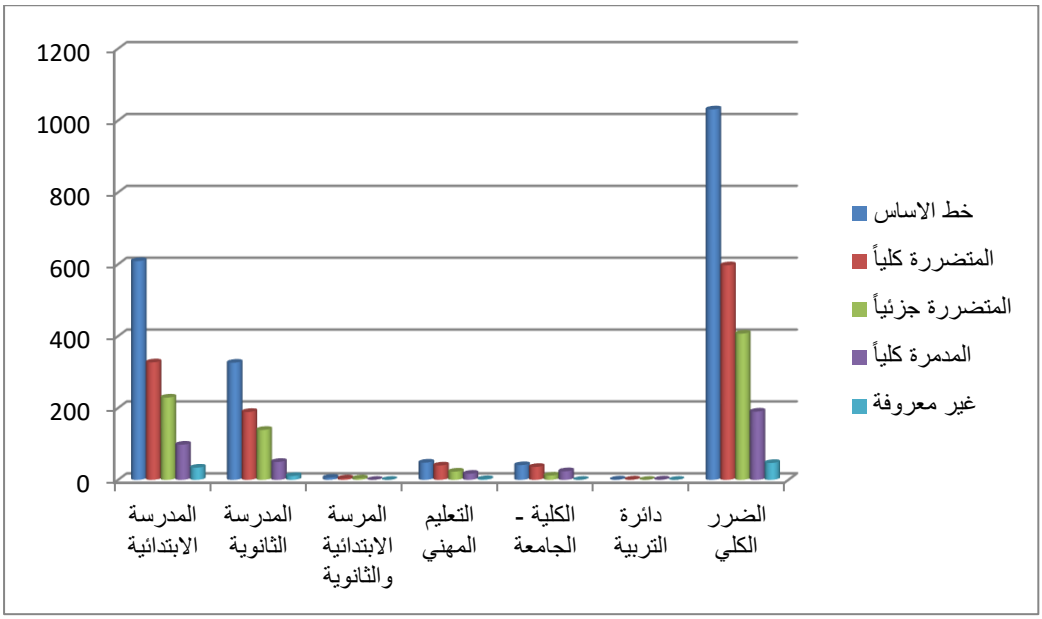


**شكل 1: تأثير الإرهاب في التعليم في العراق.**

**المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي(30 ,2018).**

أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد بلغت المرافق والمنشآت الصحية التي تضررت جزئياً أو كلياً نتيجة الحرب مع داعش، اذ بلغ عدد المستشفيات المتضررة كلياً (13) مستشفى، و (24) مستشفى متضررة جزئياً، و (19) مستشفى مدمرة كلياً، أما المراكز الصحية فتتكون من (97) مركزا، منها (55) متضررة كلياً، و (35) متضررة جزئياً، و (7) مدمرة كلياً، أما الدوائر الصحية فعددها (3) مراكز، منها (2) متضررة كليا، ومركز متضرر جزئياً (مجموعة البنك الدولي2018) ينظر شكل رقم (2)

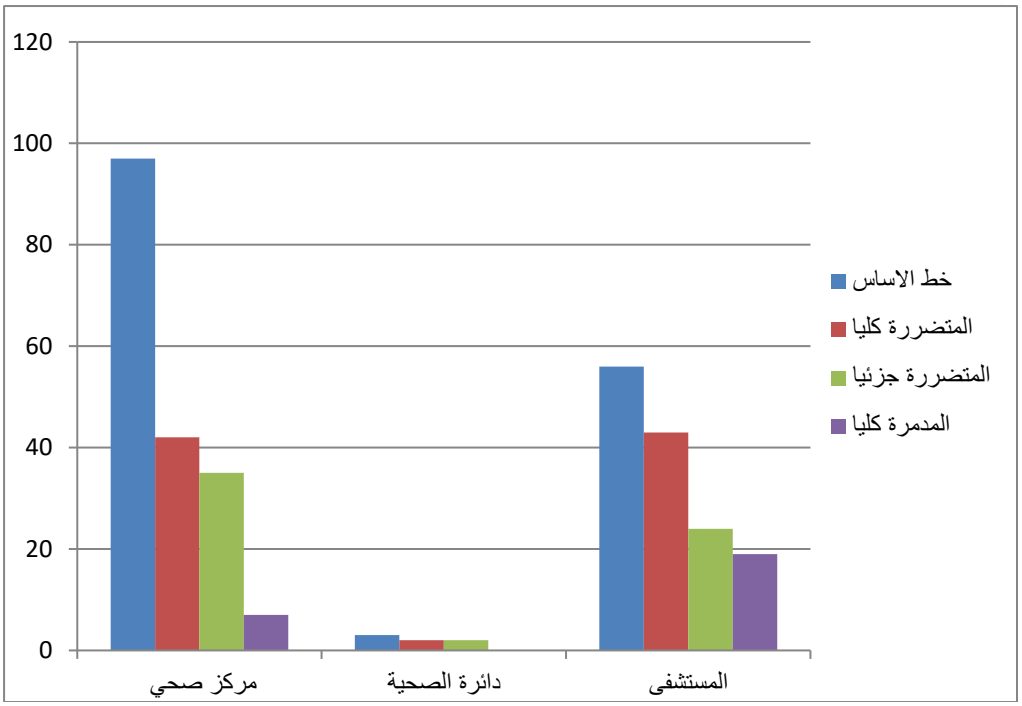


**شكل 2: تأثير الارهاب في الصحة في العراق.**

**المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي (23 ,2018) .**

وبما إن العراق دولة عانى من الإرهاب الذي استباح العديد من المدن العراقية مما أعاق إمكانية النظام السياسي في توزيع الخدمات والأموال بشكل متوازٍ على المدن العراقية كافة (انوار 2019، 37- 38).

**ثالثا: الصراع على القوانين ذات العلاقة بالقدرات التوزيعية**

لما كانت القدرات التوزيعية تنصرف إلى تخصيص الثروات والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية بين افراد المجتمع بشكل عادل، فأن ذلك يدعو إلى تشريع القوانين التي تضمن الحصول على تلك الموارد والخدمات، لذا كان من المفترض تشريع القوانين الضامنة لتحقيق التوزيع العادل للموارد والثروات والخدمات، الا أن الصراعات بين الكتل السياسية حالت دون تحقيق ذلك.

يشير الواقع العراقي إلى عدم وجود أسس واقعية وعلمية لاستراتيجيات تحقيق العدالة التوزيعية؛ بسبب عدم وجود تشريعات تحقق التكافؤ في الحصول على فرص العمل دون

أن يكون هناك تميز، فضلاً عن غياب الفلسفة العامة لإدارة الدولة وخاصة الفلسفة الاقتصادية، إذ لم يستطع البرلمان إقرار العديد من القوانين التي تضمن للعراقيين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ويدفع بالعملية التنموية إلى الأمام، بما يحقق الاستقرار وإعادة توزيع الفرص والمنافع والخدمات والموارد بعدالة، إذ كشف الواقع عن وجود فجوة كبيرة بين الحكومة من جهة، ومجلس النواب من جهة أخرى، إذ لم يكن مبدأ الانسجام بين الطرفين حول أغلب مشاريع القوانين حاضراً؛ بسبب تحكم المصالح الفئوية والصراعات السياسية، والخلافات القانونية والدستورية حول تقاسم الثروات والموارد حول العديد من القوانين الأمر الذي أدى إلى عدم إقرارها، مثل قانون النفط والغاز وقانون البنى التحتية، ومشاريع قوانين السكن ومشاريع التشغيل ومكافحة البطالة (الزبيدي 2016، 205– 206).

إن بطء عملية التشريع في العراق بشكل لا يتناسب ومتطلبات التنمية السياسية والمستدامة، يظهر لنا عدم كفاءة المؤسسات السياسية في تحقيق وإدارة التوزيع العادل، ولاسيما إن العراق يحتوي على الكثير من الثروات التي من شأنها تحقيق التنمية والمساواة بين مختلف فئات المجتمع (الشمري 2022، 25) ومن القوانين التي يتعرقل تمريرها هي قوانين الموازنة سنويا، فمن حيث الإقرار لم تقر الموازنات في مواعيدها المحددة في قوانين الإدارة المالية، ولم تقر موازنة عام 2014؛ بسبب الصراع السياسي لكونها كانت سنة انتخابات، وفي عام 2020 لم تقر الموازنة أيضا بسبب استقالة الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة، الا أنها لم تقدم موازنة بل قدمت الحكومة قانون الإقراض وقانون تمويل العجز، وفي عام 2022 لم تقر الموازنة بسبب وجود حكومة تصريف الأعمال (الفتلاوي 2023، 130).

انعكس عدم إقرار الموازنة أو تأخير إقرارها سلباً على حياة الناس واثرت في الإيرادات العامة والبنى التحتية ورفاهية المجتمع مما أسهم في زيادة الفوضى الاجتماعية والسياسية؛ لان الحاجة إلى توزيع الإنفاق الحكومي كبيرة لتلبية الإحتياجات، إذ يتأخر انجاز المشاريع الاستثمارية، وتتوقف المشاريع الخدمية كمشاريع الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات

والمراكز الصحية والأبنية المدرسية مما انعكس على الخدمات التي تقدمها تلك القطاعات ومن ثم انعدام توزيع المنافع و الخدمات (محمد، لقاء ياسين حسن 2024، 268– 269).

إن عجز مجلس النواب عن اقرار الكثير من مشاريع القوانين المهمة للإرتقاء بالواقع الاجتماعي والاقتصادي كشف عن عدم الإنسجام وتغليب المصالح والمكاسب الحزبية والفئوية على الحاجات الأساسية للمواطنين، ولذا فأن عدم إقرارها انعكس سلباً أمام بناء قدرات توزيعية ناجعة لما تمثله هذه القوانين من أهمية كبيرة في تقديم وتطوير الواقع الخدمي والتوزيع العادل للثروات (الكرعاوي والفتلاوي 2021، 146– 147) ومن أمثلة تلك القوانين هي مشروع قانون توزيع عوائد النفط بنسبة (25%) على الشعب العراقي، ومشروع قانون إعمار البنى التحتية؛ بسبب الصراعات بين الكتل السياسية (عبدالعالي 2020، 132) يضاف إلى ذلك القوانين التي أقرها البرلمان لمعالجة الإمتيازات المالية لكبار موظفي الدولة مما أدى إلى التمايز المادي بين العراقيين، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وفقاً لتلك القوانين، مما أفضى إلى الشعور بعدم العدالة في التوزيع (الشمري والطالقاني 2018، 143).

**المحور الثاني: التحديات الاقتصادية التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006**

سنتناول في هذا المحور التحديات الاقتصادية التي واجهت بناء القدرات التوزيعية وهي كالآتي:

**أولا: ضعف القدرات الاستخراجية**

يستطيع النظام السياسي توزيع وإعادة توزيع ما لديه من موارد أو قدرات استخراجية على الفئات والمناطق المختلفة في المجتمع، فكلما زادت القدرات الاستخراجية للنظام كانت قدرته على التوزيع وإعادة التوزيع اكبر ، أي إن القدرات الاستخراجية تمثل جانب الإيرادات في الموازنة العامة، والقدرات التوزيعية تمثل جانب النفقات (خربوش د. ت، 120).

ويمكن قياس القدرات الاستخراجية من طريق تقدير الحجم الكلي للموارد وحساب متوسط كل فرد بالقياس إلى معدل الناتج القومي ومدى إسهامها في الناتج القومي الإجمالي (الفهداوي2001، 73) ويمكن تقسيم القدرات الاستخراجية على:

1- **النفط الغاز الطبيعي:** يعتمد العراق على ايراداته في تمويل النفقات العامة للدولة، على النفط والتي قد تصل الى 95% إذ يعد النفط المحرك الرئيسي لأغلب نشاطات الدولة وتوزيع النفقات (محمد، عدنان 2024، 49)، أما الغاز الطبيعي الذي يعد من أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط بشكل عام والطاقة بشكل خاص، فلم يتم استغلاله بالشكل الأمثل ولا توظيفه بشكل سليم؛ بسبب غياب الرؤية الاستثمارية وسوء التخطيط والإدارة وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية وعدم توظيف عامل الوقت في المعادلات الاقتصادية لاستغلال الطاقة المهدرة في الاستعمال الأمثل للثروات (الدليمي 2023، 263- 264).

**2- الضرائب:** تتسم الإيرادات الضريبية في العراق بالتعددية إذ إنه يجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إن قدرة الإيرادات الضريبية على الإسهام بشكل فاعل في الموازنة العامة ظلت بعيدة عن إمكانية التحقيق، اذ بقيت نسبتها من إجمالي إيرادات الموازنة العامة متدنية ولم تصل في أحسن مستوياتها نسبة 1% عام 2006، بسبب الاعتماد على النفط، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلا عن القوانين الجديدة التي تضمنت إعفاءات ضريبية لبعض المكلفين وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وضعف الرقابة (الياسري 2022، 147-149) يضاف إلى ذلك وجود الفساد في الجهاز الضريبي، وتدني مستويات الوعي الضريبي لدى المواطنين، مما أدى إلى انخفاض إسهام الإيرادات الضريبة (صالح 2017، 137- 138) ففي عام 2023 شكلت الضرائب نسبة (4.3) من الإيرادات العامة وهي مازالت نسبة متدنية (البنك المركزي العراقي2023، 32).

**3- قطاع السياحة:** لم يحظ هذا القطاع اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2006، إذ يفتقر إلى استراتيجية واضحة لتطويره، وضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية، مما يعكس قلة المشاريع المنجزة وضعف أداء السياسات العامة في تبني استراتيجية واضحة، على الرغم من إمكانية قطاع السياحة الإسهام في تحقيق التنمية

المتوازنة للمحافظات والإقليم، لاسيما إن المواقع السياحية تتوزع بين مختلف المحافظات، الا أن الواضح هو عدم توظيف هذا القطاع في تعزيز الإيرادات مما أدى إلى ضعف إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي (الحسيني 2023، 101).

**4- القطاع الصناعي:** تعد الصناعة التحويلية من أهم المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من طريق تلبية السلع الضرورية للسكان، وتوظيف القوى العاملة، وحماية المنتجات الوطنية والحصول على الإيرادات المالية من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، فضلاً عن الترابط الوثيق بين الصناعة والتنمية (البوعلي وشعبان 2020، 52) الا أن هذا القطاع بعد عام 2003 عانى من مجموعة من المشكلات: (الدليمي 2023، 270- 272).

**أ-** تدمير وتوقف أغلب المصانع الحكومية والأهلية؛ بسبب عمليات السلب والنهب بعد عام 2003، وتقادم الخطوط الإنتاجية لمعظم المصانع.

**ب-** عدم توفر الطاقة الكهربائية وضعف التجهيز، فضلا عن عدم توفر البيئة الملائمة للاستثمار.

**ت-** عدم وجود وسائل لحماية المنتجات الصناعية المحلية، و تفشي الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة المختلفة وضعف المحاسبة والرقابة.

**ث-** نظام المحاصصة السياسية والطائفية والحزبية التي تعمل على ابعاد الشخص المناسب عن المكان المناسب.

ونتيجة عدم الأهتمام الحكومي وغياب الخطط لتنمية القطاع الصناعي على الرغم من وجود الخطة الخمسية 2013-2017، الا أن نسب إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2006-2017 نسب متدنية إذ بلغت (1.54%) عام 2006، وأعلى نسبة كانت عام 2011 إذ بلغت(2.81%) وهي نسب منخفضة اذا ما قورنت مع الدول المجاورة مثل ايران إذ إن نسبة الصناعة فيها(44.9%) عام 2014. ( البوعلي وشعبان 2020، 55) وفي عام 2022 بلغت نسبة إسهام القطاع الصناعي(1.76)

لترتفع عام 2023 إلى(3.55 )الا أن نسبته ما زالت منخفضة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الفتلاوي وآخرون2025، 68).

**5- القطاع الزراعي:** يقع القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الحيوية المؤثرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويعاني القطاع الزراعي من عدم وجود خطط زراعية عامة، كذلك اعتماد العراق على المنتوجات الخارجية، فضلا عن نقص المياه وانتشار الملوحة، والتجاوزات على الأراضي الزراعية (عباس 2024، 124-125)، وضعف الحوكمة في القطاع الزراعي نتيجة عدم وضوح آليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في إدارة العملية الزراعية بما يعيق تنفيذ الخطط ومتابعتها ومعالجة المشكلات كتأخير استلام مستحقات المزارعين لمحصول القمح وكذلك عدم وجود تنظيم مؤسساتي ينظم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وعدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة وتآكل البنية التحتية، وبالرغم من أهمية قطاع الزراعة في زيادة الإيرادات العامة الا أن نسب إسهامه في الناتج المحلني الإجمالي متدنية إذ بلغت خلال المدة 2003-2020 نسبة (4.3%) (الهيتي 2023، 166- 167) ومن ثم انخفضت نسبة إسهامه في عام 2023 إلى(2.79) بعد أن كانت (2.85 )عام 2022 (الفتلاوي وآخرون 2025، 68).

يتضح مما تقدم إن النظام السياسي العراقي لم يكن قادراً على تعبئة الموارد المادية، فقد عانت النخبة الحاكمة من ضعف في إدارة تلك الموارد واعتمدت على الريع النفطي، كمصدر رئيس للإيرادات العامة اثر بشكل كبير في توزيع النفقات، إذ يظهر انخفاض أسعار النفط بشكل واضح في الموازنة العامة للدولة ومن ثم حصول عجز فيها، وإن وجود العجز في الموازنات السنوية أدى إلى تخفيض الإنفاق الحكومي الاستثماري، وبالنتيجة عدم قدرة الحكومات المتعاقبة إلى إعادة توزيع المنافع والخدمات وتوفير الموارد للقيام بمشاريع البنى التحتية، مما يعمق من أزمة التوزيع والذي تعد خللا في القدرات التوزيعية للنظام السياسي.

**ثانيا: انخفاض النفقات الاستثمارية وزيادة النفقات التشغيلية**

يمثل الإنفاق الحكومي المبالغ جميعها التي تنفقها الحكومة من أجل اشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع، والتي يتم الوصول إليها عندما يتم توجيه الإنفاق الحكومي نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن حصر توجهات هذا الإنفاق ضمن نطاق تعظيم رفاهية الفرد وتقديم الخدمات التعليمية والصحية، وخدمات البنى التحية (عداي 2024، 231).

يعد انخفاض النفقات الاستثمارية وسيادة النفقات التشغيلية (الجارية) في العراق خللاً كبيراً في التوزيع، إذ تحتل النفقات التشغيلية النسبة الأكبر من النفقات الإجمالية للموازنات بعد عام 2003، إذ بلغت كمتوسط خلال المدة 2004– 2010 ما نسبته (77.5%) من مجموع نفقات الموازنة العامة للدولة خلال تلك المدة والتي بلغت أعلاها عام 2004 نسبة (84%) أما أقل نسبة كانت عام 2008 والتي بلغت (71%) من إجمالي النفقات، أما النفقات الاستثمارية فقد جاءت بنسب منخفضة وبلغت كمعدل خلال تلك المدة (22.5%) من إجمالي النفقات، ولكونها تعد ذات أهمية كبيرة للوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، فأن النفقات الاستثمارية غير كافية ولا تتماشى مع طموح الوصول إلى تنمية شاملة في المجتمع (الفتلاوي 2023، 119).

وفي السنوات 2011، و 2012، و 2013، شكلت النفقات الاستثمارية نسبا جيدة وصلت إلى (31%) و(40%)، مما أدى إلى توسع النظام السياسي في المشروعات التي تتعلق بالبنى التحتية، ولتشكل عام 2015 نسبة (34%) ومن ثم انخفضت عام 2016 إلى (20%)، وفي عام 2017 إلى(25%) وفي عام 2018 إلى (23%)، واثر هذا التدني في مستوى أداء النظام السياسي في التوزيع المالي، لان العجز المالي في الموازنة يتم احتسابه على حساب النفقات الاستثمارية، أما التوزيع القطاعي للنفقات والذي يعني بإجمالي المبالغ الموزعة على الوزارات بشقيها التشغيلي والاستثماري، فعلى الرغم من قلة التخصيصات المالية لقطاعات الصحة والتربية والتعليم والإعمار والإسكان والبلديات والصحة، فأن ما يخصص لها من نفقات استثمارية لا يتناسب مع حجم ما يراد

لها أن تقوم به من دور، ولا يتناسب مع حجم المشكلات المجتمعية التي يعاني منها، فهي لا تكفي لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات وليس لها القدرة على استيعاب الزيادة السكانية والتوسع العمراني (الشبلي 2021، 312– 314)، إذ كانت نسب قطاع التربية من الإنفاق الاستثماري خلال المدة 2014 – 2022 كمتوسط (0.3%) أما التعليم العالي كانت نسبته للمدة نفسها (0.5%)، وقطاع الصحة والبيئة (1.1%) وقطاع البلديات والإعمار والإسكان ما نسبته (5.0%)، إن هذه النسب غير قادرة على إعادة البنى التحتية مع نسب إنجاز متواضعة لأغلب المشاريع الاستثمارية كشبكات الطرق والمجاري والصرف الصحي والكهرباء والماء، كما إن محدودية الإنفاق الاستثماري في قطاع التربية والتعليم العالي يؤكد حجم الإنهيار الشامل في المنظومة التربوية والتعليمية (عداي 2024، 242).

وفي موازنة عام 2023 بلغت النفقات التشغيلية مبلغا قدره (143.5) تريليون دينار، وتمثل نسبة (72%) من إجمالي الموازنة، وشكلت رواتب الموظفين النسبة الأكبر من النفقات التشغيلية بمبلغ (59.174.618) وبنسبة ( 46%) من النفقات التشغيلية، أما النفقات الاستثمارية بلغت (55.4) ترليون دينار بنسبة (28%) من إجمالي الموازنة (مركز المنصة للتنمية المستدامة 2024،11– 12).

لم تستطع الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ اتجهت السياسات التوزيعية نحو القطاع العام، وتراوح الإنفاق التشغيلي بين (70%) و(80%)، مما يعكس هيمنة هذا النوع من الإنفاق الذي غالبًا ما يُدار برقابة محدودة وضعف في المعايير الاقتصادية، في حين يُفترض أن يُوجَّه لتفعيل الطاقات المتاحة للمؤسسات الخدمية والإنتاجية. وقد أسهم ذلك في ظهور مظاهر الهدر وضعف الكفاءة الإدارية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الواقعين الاجتماعي والخدمي للمواطن (الفتلاوي وآخرون، 2025، 324–325).

كما أن أولويات الإنفاق الحكومي مالت في كثير من الأحيان نحو الجوانب الشكلية والإدارية العامة مثل تطوير الأبنية الرسمية، وتنظيم المؤتمرات، وتغطية متطلبات التمثيل

والأنشطة الحكومية المختلفة، على حساب الاستثمار في القطاعات التنموية والخدمية الأساسية. ويُعزى ذلك إلى سوء توزيع الموارد، الذي أدى إلى هدر مبالغ كبيرة كان يمكن توجيهها لدعم مشاريع البناء والتنمية (شبل، 2021، 81).

**ثالثا: تلكؤ برنامج تنمية الأقاليم**

اخذ توزيع النفقات في العراق بعد عام 2006 نمطاً آخر، هو التقسيم الإقليمي للنفقات وهو ما يتطابق مع طبيعة النظام السياسي القائم على أساس الفيدرالية واللامركزية الإدارية، إذ قسمت الموازنات العامة الاتحادية على نفقات اتحادية تتولاها الحكومة الاتحادية، ونفقات محلية تتولاها المحافظات أو الأقاليم، ولا يستفيد من تلك التخصيصات سوى مواطني تلك المحافظة، وهذه النفقات الإقليمية هي المخصصة للمحافظات العراقية بضمنها إقليم كردستان، وهي نفقات استثمارية مخصصة لإعادة إعمار البنى التحتية وتطوير المحافظات (الشبلي 2021، 214– 215).

بلغت تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم للمحافظات عدا إقليم كردستان للمدة 2006– 2013 نحو (27.806) ترليون دينار، أما كفاءة الصرف فقد بلغت نسبة (54.3%) من إجمالي المبالغ المخصصة لتلك المدة والبالغة (51.167) ترليون دينار، أما المدة الثانية 2014– 2021 فقد بلغت تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم نحو (16) ترليون دينار، وبكفاءة صرف بلغت (51.8%) من إجمالي الأموال المخصصة لهذه المدة والبالغة (31.119) ترليون دينار، وسجلت محافظات النجف وكربلاء والانبار والبصرة أعلى كفاءة صرف وبنسبة بلغت(94.6)،(73.3)،(81.1)،(67.5)، على التوالي، في حين سجلت نينوى وبغداد وبابل والديوانية وميسان وواسط أقل نسبة صرف إذ بلغت (31.1)، (37.9)،(38.5)،(40.5)،(42.4)،(45.4) على التوالي من إجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة، ويرجع التذبذب في توزيع الأموال إلى عدة أسباب منها طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية، والتأخر في إجراء الإعلان والإحالة للمشاريع، وعدم كفاءة مؤسسات البناء والتشييد (المقاولين) مما أدى إلى التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة وعدم إكمالها (وزارة التخطيط 2012)، وفي عامي 2023 و 2024،

تم تخفيض تخصيصات تنمية الأقاليم فبعد أن تم تخصيص(7.3) ترليون دينار عام 2023، لتصل إلى (5.9) ترليون دينار عام 2024، بالرغم أن الموازنات بلغت في تلك السنتين نحو (200) ترليون دينار، وجاءت محافظة المثنى الأقل من التخصيصات بواقع (178) و (165) مليار دينار عامي 2023 و 2024، بالرغم أنها تحتل المرتبة الأولى في انتشار الفقر ودرجة المحرومية من الخدمات(جمهورية العراق 2023).

إن آلية الفعل التنموي في المحافظة أو تلك، بقدر ما تعتمد على إمكانية التمويل لمشاريعها التنموية، الا أن ذلك غير كاف ولم يقترن بتنفيذ فعلي لهذه التخصيصات وهو ما لم يتحقق وخاصة في المحافظات التي امتلكت الحصة الأكبر من التخصيصات مثل بغداد التي لم تنفذ سوى (42.2) والتي امتلكت ربع ميزانية هذا البرنامج خلال المدة 2006–2010، وفي البصرة بلغت نسبة التنفيذ (44.2)، أما محافظة نينوى (37.1)، في حين سجلت محافظتي ميسان والنجف أعلى نسب تنفيذ بلغت (82) بالمائة، وبقية المحافظات حققت نسب تنفيذ دون ذلك، وفي عموم العراق لم تبلغ نسب التنفيذ الكلي (51) بالمائة، إن الإخفاق في الجهود التنموية وتوزيع الخدمات يعود إلى حداثة تجربة الحكومات المحلية، وعدم وضوح المنهج التنموي في العراق وآليات تطبيقه على وفق سياقات عمل يفترض أن تتم صياغتها تشريعياً وقانونياً (الفتلاوي 2023، 129– 130).

**رابعاً: الفساد الإداري والمالي:** يعرف الفساد الإداري بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته" (الطائي وراضي 2015، 23) أما الفساد المالي فيعرف بأنه" السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح" (الفتلي 2009، 13).

يمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية، فهو على المستوى السياسي يقوض الديمقراطية، أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، أما الفساد في الإدارة العامة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات والموارد، كما يفضي إلى ضعف البنية الخدمية نتيجة قلة الموارد

وعدم كفاءة الموظفين وهو ما يؤشر على عدم قدرة الحكومة على توزيع المنافع والخدمات للمواطنين (جاسم 2021، 126).

اعاق الفساد في العراق توزيع الخدمات إذ أدى إلى وجود العديد من المشاريع الوهمية والمتلكئة بحسب تقرير هيئة النزاهة لعام 2019 وفي أغلب المحافظات وهي كما مبين في الجدول ادناه:

**جدول رقم (1) عدد المشاريع الوهمية والمتلكئة في المحافظات**

| المحافظة | عدد المشاريع المتلكئة و الوهمية | قيمة المشاريع |
|---|---|---|
| البصرة | 233 | 3 ترليون دينار |
| بغداد | 700 | قيمتها غير متوفرة |
| ذي قار والمثنى | 200 | 542 مليون دولار |
| ديالى | 400 | 948 مليار دينار |
| كربلاء | 274 | مليار دولار |
| صلاح الدين | 600 | 2 ترليون دينار |
| بابل | 262 | 756 مليار دينار |
| الانبار | 746 | قيمتها غير متوفرة |
| الموصل | 148 | 570 مليار دينار |
| كركوك | 197 | 271 مليار دينار |
| واسط | 203 | 2.126 ترليون دينار |
| النجف | 143 | قيمتها غير متوفرة |
| ميسان | 150 | 1.900 ترليون دينار |
| الديوانية | 102 | 1.500 ترليون دينار |

**المصدر: موقع الترا عراق (2019)**

كانت هذه المشاريع مقسمة بين مشاريع طرق ومستشفيات ومحطات كهرباء ومدارس ومطارات وجسور ومشاريع الصرف الصحي وخدمات اتصال وموانئ ومصافي نفط ودوائر خدمية ومشاريع إسكان وكانت هذه المشاريع مقسمة على ما يقارب (85%) نسبة الإنجاز صفر بالمائة أي بين المشاريع الوهمية وعدم إقامة المشاريع اصلاً، مما أصاب القدرات التوزيعية بالفشل (جاسم 2021، 109).

أضحى الفساد الإداري والمالي من أهم التحديات التي يعاني منها العراق بعد عام 2003 إذ ظهرت آثاره السلبية من خلال عمليات سرقة المال العام ووجود الشركات الاجنبية والمحلية التي تعمل دون رقيب ومشاريع وهمية واختلاس الأموال المخصصة لمشاريع الطاقة الكهربائية والمدارس والمستشفيات بأساليب غير شفافة أو بعيدة عن معايير التخصيص السليم وغيرها تمثلت باستمرار البطالة وتفشي الفقر، وقد ولدت ظاهرة الفساد الآثار الاقتصادية آثاراً اجتماعية تمثلت بتدني مستوى القطاع التعليمي والصحي نتيجة السرقة والاحتيال (علي 2017، 128).

أدت ظاهرة الفساد وسرقة الأموال إلى تعرض مؤسسات الدولة لخلل بنيوي ووظيفي في آن واحد وعلى المستويات جميعها، أما بنيوياً فما زالت عملية بناء تلك المؤسسات تخضع بشكل كبير لتأثير بعض الجماعات النافذة في مسار بناء تلك المؤسسات، وباستخدام وسائل متعددة أدت في كثير من الأحيان إلى إيصال شخصيات غير مؤهلة أو ذات مصالح خاصة إلى مواقع السلطة، مما انعكس سلبًا على أداء تلك المؤسسات، وبناءً على ذلك تصاب قدرات الدولة التوزيعية بالضعف نتيجة عجز أجهزتها الرقابية وضعف أو غياب المتابعة التي ينبغي أن تصاحب مهمة توزيع المنافع والخدمات والمشاريع الاستثمارية المخططة والمرصودة مبالغها مما يفسح المجال أمام الفاسدين لسرقة أكبر قدر من الأموال وتهريبها للخارج (الشمري والعنبكي 2014، 368- 369).

**المحور الثالث: التحديات الاجتماعية التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006**

سنتناول في هذا المحور التحديات الاجتماعية التي واجهت بناء القدرات التوزيعية وهي كالآتي:

**أولا: ضعف إدارة التنوع الاجتماعي**

يعد التنوع الاجتماعي من الصفات الرئيسة لسكان العراق إذ يتكون من جماعات اثنية عديدة يتخذ بعضها من وحدة الأصل القومي هوية خاصة تجمع افرادها (الكرد والتركمان) وبعض الآخر يتخذ من طائفته الدينية هوية خاصة له كالديانات (الإسلامية والمسيحية

والصابئة والايزيدية)، فضلا عن بعض الهويات الفرعية ضمن المجموعة الواحدة ذات الأبعاد المذهبية والثقافية (عبد العالي 2020، 223).

إن إشكالية إدارة التنوع المرتبطة بالمطالب السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدولة العراقية تتمثل بسعي كل مكون من المكونات الاجتماعية العراقية للحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية، والمكاسب الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الموارد والثروات والإنفاق العام وهي كالآتي:

**1- المطالب السياسية:** إن الاختلافات السياسية كانت نتائجها مؤثرة في التنوع الاجتماعي إذ ظهرت المحاصصة وبدأت النخب السياسية العراقية ممارسة نوع آخر بعيداً عن مصلحة التنوع الاجتماعي، وركزت اهتمامها على عقد تفاهمات سياسية وتوزيع مواقع السلطة والموارد ضمن إطار المحاصصة التوافقية، الأمر الذي جاء أحيانًا على حساب المصلحة العامة، وأضعف تمثيل المجتمع بصورة شاملة نتيجة تغلّب المصالح الحزبية على الاعتبارات الوطنية، إذ إنها اتبعت النسبية في تشكيل الائتلافات وتقاسم المناصب في الجهاز الحكومي، ولم يكن اختيار الوزراء من قبل رئيس الوزراء بل وفق شراكة توافقية وبذلك أصبحت الحكومة (حكومة سياسيين) وليس (حكومة مهنيين) ذوو كفاية قادرين على خدمة التنوع الاجتماعي العراقي(الشيخ 2023، 620-621).

**2- المطالب الاقتصادية:** تتمثل المطالب الاقتصادية للمكونات الاجتماعية بشكل أساسي في سعيها للحصول على نصيبها من الإنفاق العام عبر توزيع الموارد الاقتصادية أو إعادة توزيعها. وتُعد هذه المسألة من أبرز التحديات التي ينبغي للنظام السياسي التعامل معها ومعالجتها. ففي ظل تعدد المطالب وتعارضها، تسعى بعض المكونات للحفاظ على مكانتها داخل المجتمع المتعدد، في حين تطالب المكونات الأقل نفوذا نسبيا في السلطة بزيادة حصتها من الإنفاق العام سواء من خلال المخصصات المالية المباشرة أو المشاريع الاستثمارية أو الخدمات العامة (الجبوري 2023، 547).

ويشير الواقع في العراق، رغم أن الدستور وضع معايير لتوزيع ثروتي النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، إلى استمرار بعض الإشكاليات في تطبيق هذه

المعايير، إذ ترى بعض المكونات أنها لم تحصل على نصيب عادل من الإيرادات أو أنها تواجه تهميشًا ماليًا نسبيًا، مما أدى إلى بروز حالة من التباين بين المطالب السياسية والاجتماعية من جهة والنصوص الدستورية المنظمة للتوزيع من جهة أخرى (عطية، 2016، 227).

إن الموازنات الاتحادية عكست في تصميمها المالي تأثير الاعتبارات المكوناتية التي أسهمت في توجيه الإنفاق نحو الطابع التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري. فغالبًا ما تتصرف بعض المكونات وكأنها تمثل كيانًا مستقلاً يسعى إلى تعظيم إنفاقه التشغيلي مقارنة بالمكونات الأخرى، مما أدى إلى توسع الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق التنموي. وقد انعكست هذه الأنماط المالية على توجهات السياستين النقدية والتجارية، حيث زاد الاعتماد على الإنفاق قصير الأمد ضمن إطار المحاصصة السياسية، وهي نزعة تتسم بالمحلية والطابع الاستهلاكي على حساب الإنتاجية والاستدامة (قاسم 2015، 38– 39).

**ثانيا: تسيد الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الشاملة (ثقافة المواطنة)**

أسست الأحزاب السياسية بعد عام 2003 على استقطاب عمودي يتوقف عند حدود التكوين الاجتماعي ولا يستطيع تجاوز التمايز الأثني والمذهبي والطائفي، كما إن المكون الاجتماعي بعد عام 2003 تحول إلى أحزاب سياسية لها صفة اجتماعية وهو ما يشكل معوق أمام ترسيخ مفهوم المواطنة، فضلاً عن ذلك فأن إشكالية الهوية العراقية وصراعات الهويات الفرعية منذ عام 2003 لا تتعلق بالعوامل الداخلية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل متعلقة بالاحتلال الأمريكي والتدخلات الإقليمية والدولية، فالمحتل الأمريكي شرعن لهذا الأمر من طريق تشكيل مجلس الحكم على أسس طائفية وقومية، ثم جاءت انتخابات 2005 لتجعل ذلك اكثر وضوحا إذ أسهمت في تفكك الوحدة المجتمعية إلى كانتونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة (محمد 2014، 378)

وانصرف المواطنون العراقيون نحو تلك الولاءات لكي تزودهم بالأمن والمنافع اللازمة لتلبية احتياجاتهم فضلاً عن اعتماد الكتل السياسية على الثقافات والولاءات الفرعية

للحصول على الدعم، ومن ثم لم يكن من السهل إعادة الإعمار وتوزيع المنافع والخدمات، وكان هذا التشظي بين الولاءات المختلفة مدمجاً في إعادة الإعمار واثر في بنية الدولة وطبيعة العملية السياسية؛ لان هذه القوى غير الرسمية أصبحت جزءا من جوانب الواقع العراقي، إذ مارس السياسيون والموظفون الحكوميون النفوذ ووظفوا الموارد من اجل كسب دعم القوى غير الرسمية سعياً لأدامة سلطتهم، مما اثر في كفاءة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية(شاكر 2021، 98)

إن الهشاشة التي تبدو عليها مؤسسات الدولة أوجدت بنى مجتمعية ضعيفة الثقة فيما بينها تعتمد قيمها التقليدية العشائرية والأثنية والحزبية، بما يضعف إمكانية الاستثمار ومن ثم الشروع بالتنمية الوطنية الشاملة، فما زالت تعاني تلك المؤسسات من عجز في إدارة شؤون المجتمع بمختلف مجالاته، وغالباً ما تكون عاجزة عن فرض هيبتها وعن توزيع الموارد والخدمات المتنوعة بطريقة مستدامة ومنصفة (علي 2024، 156 –157).

وتضررت قيم المجتمع العراقي؛ بسبب تحكم العلاقات الطائفية والقومية والقبلية حتى في توزيع المنافع والخدمات والموارد المالية حيث الأوضاع متداخلة ومختلطة في مختلف الوظائف المطلوب من الدولة تأديتها لا سيما ما يخص تقديم الخدمات العامة (عبد العالي 2020، 70) إذ بقيت منظومات القيم وأطر البناء الاجتماعي تشكل عوائق رئيسة امام بناء نظام أو جهاز إداري متطور، كالولاء للعشيرة أو المنطقة أو المذهب وضعف الروابط الوطنية، مما أدى إلى ممارسات غير عادلة مثل المحاباة في أنجاز الأعمال والتفرقة في توزيع الخدمات لأفراد المجتمع من صحة وسكن ووظائف وغيرها(الزبيدي 2016، 161)

**المناقشات:**

بينت نتائج البحث إن بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006، واجهت مجموعة من التحديات المتعددة والمعقدة التي شكلت عائقاً امام بناء قدرات توزيعية ناجعة تسهم في توزيع الموارد والخدمات والثروات بشكل عادل ومن دون تمييز، ومن ابرز التحديات منها ما هي تحديات سياسية، فالمحاصصة السياسية والطائفية واحدة من أهم التحديات

الرئيسة التي تواجه بناء القدرات التوزيعية، فقد أدت اهتمامات الكتل السياسية على تعزيز حصصها ومكاسبها وأن تحقيق مطالب المواطنين في ظل ضعف توزيع الخدمات الصحية والتعليمية وعدم قدرة الحكومة على ايجاد فرص العمل وضعف مؤسسات الحماية الاجتماعية للفقراء، كما أدت المحاصصة إلى ضعف الرقابة الفعالة وعجز مجلس النواب عن تقييم وتقويم الأعمال الحكومية في ظل تدنى مستوى توزيع الخدمات والمنافع والتلكؤ في إكمال المشاريع الخدمية أو انعدامها في الوقت الذي تم تخصيص مليارات الدولارات لتلك المشاريع، أما الإرهاب فقد تسبب بزيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاع الخدمي، مما يعني المزيد من سوء توزيع الموارد على المواطنين، إذ إن موازنة الإنفاق العسكري كبيرة جدا مقارنة بالأموال المخصصة لعناصر القدرات التوزيعية، فضلا عن الأضرار التي لحقت بقطاعات البنى التحتية والكهرباء والصحة والتربية والتعليم وخاصة بعد عام 2014، بعد احتلال (داعش) لبعض المحافظات العراقية، وبما إن العراق عانى من الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني، مما عمق من التفاوت التنموي بين المحافظات.

كما إن أهم التحديات التي تواجه ملف توزيع التخصيصات المالية لإكمال توزيع المنافع والخدمات هي الصراع على القوانين ذات العلاقة بالقدرات التوزيعية ومن أهمها عدم اقرار قوانين الموازنات أو التأخير في اقرارها، وقانون النفط والغاز وقانون توزيع عوائد النفط على المواطنين، فضلا عن اقرار البرلمان مجموعة من القوانين أسهمت في التمايز المادي بين المواطنين، مما أدى إلى الشعور بعدم العدالة في التوزيع.

في حين أسهمت التحديات الاقتصادية في عدم وجود قدرات توزيعية ناجعة، إذ إن النظام السياسي العراقي لم يستطع تعبئة الموارد المادية، فقد عانت النخب الحاكمة من عدم قدرتها على ادارة تلك الموارد واعتمدت على المورد النفطي كمصدر رئيس للأيرادات مما اثر في توزيع الإنفاق الحكومي وخاصة في ظل انخفاض اسعار النفط، ومن ثم تخفيض الإنفاق الحكومي الاستثماري.

فضلاً عن زيادة النفقات التشغيلية مقابل انخفاض النفقات الاستثمارية، إذ إن توزيع الإنفاق الحكومي يذهب للإنفاق التشغيلي وتقليل الإنفاق الاستثماري، وتمخض عن سوء التوزيع المالي توقف مشاريع البنى التحتية والمدراس والخدمات الصحية والتعليمية.

بالمقابل أدى سوء توزيع التخصيصات المالية للمحافظات إلى عدم العدالة في توزيع الخدمات بين المحافظات، على الرغم من تحديد الدستور معايير ثلاث عند توزيع الايرادات على المحافظات كعدد السكان وموارد المحافظة ومقدار الحرمان خلال السنوات السابقة، الا أن الحكومات الاتحادية المتعاقبة لم تراعِ تلك المعايير الدستورية، ومن ثم ظهور ظاهرة التمييز في توزيع المنافع والخدمات ما بين المحافظات.

وفي سياق مواز شكلت ظاهرة الفساد الإداري والمالي تحدي كبير امام وجود قدرات توزيعية ناجعة في العراق بعد عام 2006، إذ أدت هذه الظاهرة إلى إعاقة توزيع الخدمات من خلال وجود العديد من المشاريع الوهمية والمتلكئة وفي اغلب المحافظات، فضلاً عن هدر الأموال العامة ونجم عنه ضياع المليارات من الدولارات التي كان بالإمكان استثمارها لإعادة توزيع المنافع والخدمات للمواطنين، وبالنتيجة سوء توزيع الخدمات؛ بسبب هدر الموارد المالية المخصصة لتمويل قطاعات الماء والصرف الصحي والطاقة الكهربائية والتربية والتعليم والصحة، مما أدى إلى اضعاف قدرة الدولة على تقديم المنافع التوزيعية، فضلا عن تركز الثروة لدى شرائح معينة على حساب شرائح اخرى وتراجع الشعور بالعدالة الاجتماعية.

ومن جانب آخر تناول البحث التحديات الاجتماعية التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006، مثل ضعف إدارة التنوع الاجتماعي، وتسيد الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الشاملة، إذ فرضا وقع تأثيرهما في سوء توظيف القدرات التوزيعية، مما أدى إلى صعوبة تبني آليات توزيع تتسم بالرشادة والعدالة لا تميز على اساس طائفي أو عرقي أو ديني، كما نتج عن تغليب الثقافات الفرعية على الثقافة الشاملة (ثقافة المواطنة)، سياسات توزيعية غير عادلة نتيجة سعي كل طائفة أو قومية إلى زيادة

مكاسبهم على حساب المصلحة العامة وتعزيز الولاءات الفرعية يفضي إلى توزيع الموارد والخدمات موجها نحو جماعات معينة دون أخرى.

تشير تلك النتائج إلى إن بناء قدرات توزيعية ناجعة في العراق لا يمكن تحقيقه دون القيام بأصلاحات شاملة، تستهدف الغاء المحاصصة، وتخصيص الأموال الكافية لإعادة توزيع المنافع والخدمات بين المواطنين ومن دون تمييز، وتحقيق الاستقرار الأمني الذي بدوره يفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتشريع القوانين وبالخصوص تشريع قانون النفط والغاز الذي يسهم بتوزيع عادل للإيرادات ومن دون تمييز، فضلا عن ضرورة التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على المورد النفطي، من خلال اتباع سياسات راشدة تسهم في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، ومن ثم يسهل ذلك مهمة صنع وتنفيد سياسات توزيع المنافع والخدمات على افراد المجتمع العراقي جميعاً.

فضلاً عن مكافحة الفساد بأنواعه جميعاً وبما يفضي إلى تعزيز إيرادات الدولة وعدالة توزيعها على مختلف فئات المجتمع، فضلا عن زيادة كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الأموال لتوفير مختلف الخدمات.

إن الغاء المحاصصة واقرار القوانين التي تحدد التوزيع العادل بين الأفراد وتوفير الاستقرار الأمني، وتنويع مصادر الدخل القومي والعمل على مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام وتخصيصه في المكان المناسب والعمل على منع هدر تلك الأموال سيسهم ببناء قدرات توزيعية ناجعة، ومن ثم الحد من معاناة أزمة التوزيع في العراق.

**الخاتمة:**

تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق تحديات كبيرة تؤثر بشكل كبير في عملية توزيع الثروات والخدمات بشكل عادل بين المواطنين، أدت إلى تزايد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق وشرائح المجتمع، نتيجة تبني سياسات توزيعية غير عادلة افضت إلى تعميق أزمة التوزيع.

إن تعثر النظام السياسي في توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل ناتج عن سوء توزيع الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات المرتبطة بحياة المواطنين، مما خلق فوارق بين المواطنين سواءً في الحصول على الموارد أم الخدمات بين المناطق وخاصة المناطق الريفية، واسفرت أزمة التوزيع عن تفاوتات كبيرة في المستوى المعيشي والخدمات الاساسية.

ويمثل بناء القدرات التوزيعية في العراق أهم السبل لتحقيق العدالة الاجتماعية، الا إن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق كشف مجموعة من التحديات التي حالت دون تحقيق توزيع عادل وفعال للموارد والخدمات والثروات بين افراد المجتمع العراقي، إذ أدت المحاصصة والصراع على القوانين ذات العلاقة بالقدرات التوزيعية والهجمات الإرهابية إلى سوء توزيع التخصيصات المالية والمنافع والخدمات، مما أفضى إلى إعاقة عمليات التخطيط والتوزيع العادل للموارد، فيما فاقمت التحديات الاقتصادية من سوء التوزيع، فقد أسهم الاعتماد على الريع النفطي وغياب التنوع الاقتصادي، وكذلك تلكؤ برنامج تنمية الأقاليم وعدم إكمال المشاريع الخدمية وسوء توزيع التخصيصات المالية بين المحافظات، فضلاً عن تفشي الفساد الإداري والمالي الذي يعد من أهم التحديات التي تواجه بناء القدرات التوزيعية في العراق، كما أدت التحديات الاجتماعية دوراً كبيراً في الحد من آليات التوزيع العادل للموارد والخدمات وصياغة سياسات توزيعية غير عادلة، ومن ثم أدى ذلك إلى عدم بناء قدرات توزيعية ناجعة.

Acknowledgments
**Funding statement:** No funding available.
**Conflict of interest statement:** The authors declare no conflict of interest.

**قائمة المصادر:**

انوار، عبد الهادي. 2019. "المحاصصة السياسية واثرها على السلم الاهلي في العراق بعد عام 2003."رسالة ماجستير., كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

البنك المركزي العراقي. 2023. دائرة الاحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي 2023.
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-172604414782721.pdf

البوعلي، يحيى حمود حسن و نور علي شعبان. 2020. *دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق* . النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار.

الجبوري، خير الله سبهان عبد الله حمد. 2023. "ادارة التنوع في المجتمعات المتعددة: نماذج مختارة". *مجلة حمورابي للدراسات* 1،عدد. 46(صيف): 535- 558.

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/14/2464f03185c5033af508c032d57e3e7e.pdf
الحسيني، حيدر سيف. 2023. *الحراك الاحتجاجي في العراق – حلم الديمقراطية من النكوص الى الابتعاث*. النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار.
https://alrafidaincenter.com/uploads/rassael/20%الحراك%20الاحتجاجي.pdf
الزهيري، احمد يحيى. 2017. *العملية السياسية في العراق بعد 2003 دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث*. لبنان: دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية للطباعة والنشر.
الزبيدي، عدنان عبد الامير. 2016. "السياسات العامة لمكافحة البطالة والفقر في العراق بعد عام 2003." رسالة ماجستير., جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.
الدليمي، احمد صبحي . 2023. " النشاطات الاقتصادية في العراق"، *في دولة العراق مكانته الجيبوليتيكية وموارده الاقتصادية والمائية والسكانية واقتصاده وامكاناته السياحية*، تحرير فارس صبري الهيتي، 263_272 . عمان : دار اريثيريا للنشر والتوزيع.
الشيخ، سعد شهاب احمد. 2023 ."النخبة السياسية وادارة التنوع الاجتماعي في العراق بعد عام 2003". *مجلة المعهد*، عدد. 12(March): 609-624. https://doi.org/10.61353/ma.0120609
الشيخ، سعد شهاب احمد. 2022. *الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/02/2022/%D%8A%7D%84%9D%8AF%D8%9A%D%85%9D%82%9D%8B%1D%8A%7D%8B%7D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%88%9D%8A%7D%81%9D%82%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8A%7D%86%9D%8B%9D%83%9D%8A%7D%8B%3D%87%9D%8A7-%D%8B%9D%84%9D89%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8AF%D%8A%7D%8A1-%D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D8%9A-%D%84%9D%84%9D%86%9D%8B%8D%8A%7D85%9-%D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%8B%1D%8A%7D%82%9D8%9A-%D%8A%8D%8B%9D%8AF-%D%8B%9D%8A%7D2005-85%9.pdf
الشمري، مايح شبيب، وشوكت كاظم طالب الطالقاني. 2018. *الامن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق*. النجف: مركزعين للدراسات الفكرية المعاصرة.
https://ain-iq.org/file/2018/books/22.pdf
الشمري، عبد الحسن عصفور. 2022. *ازمة التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003*. بغداد: دار الرافدين.
الشمري، إبراهيم ناظم نواف ،وطه حميد حسن العنبكي. 2014." ازمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها". *المجلة السياسية والدولية*، عدد. 26-27(حزيران) :367 -388.
https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/political/issue/view/12/30th
الشبلي، امير مالك. 2021. *السياسة العامة والشرعية في النظام السياسي العراقي بعد العام 2005، دراسة في الاداء الاستخراجي والتوزيعي*. بغداد: شركة عين الحكمة للطباعة والنشر.
الصلاحي، فؤاد. 2014. "ثورات الربيع العربي ومطلب العدالة الاجتماعية." في *العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية*، تحرير مجموعة مؤلفين، 103-120. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات.
الطائي، حمزة حسن خضر، ومازن ليلو راضي . 2015. *الفساد الإداري في الوظيفة العامة*. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
العبادي، علي مراد. 2015. *التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام 2003*. بغداد: مركز العراق للدراسات.
الفتلاوي، كامل علاوي، نبيل جعفر المرسومي، وعبد الحسين جليل الغالبي. 2025. "المحور الثالث: الاقتصاد العراقي 2023." *في العراق 2023 التقرير الاستراتيجي* لمركز الرافدين للحوار، تحرير أسعد كاظم شبيب, احمد سامي المعموري, و مقدام عبد الحسن الفياض، 67-94. النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار.

https://alrafidaincenter.com/ar/4718

الفتلاوي، كامل علاوي كاظم. 2023. "السياسة المالية في العراق: مسارات دون رؤية." في *العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات .. امتناع الحلول*، تحرير حسن لطيف الزبيدي, أحمد سامي المعموري, مقدام عبد الحسن الفياض, وعمار كريم حميد، 117-160. بيروت/النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار.
https://alrafidaincenter.com/uploads/%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2/aqdaan/-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%81%20%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%86.pdf
الفهداوي، فهمي خليل. 2001. *السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل*. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.
الفتلي، ايثار عبود كاظم. 2009. "الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة." رسالة ماجستير.، جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.
الكرعاوي، علي مهدي كاظم, وماجد محي الفتلاوي. 2021. *المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي – دراسة تحليلية في الواقع العراقي بعد 2005*. بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية.
الناشي، ثائر غالب مزيد . 2020. "العلاقات المكانية للعمليات الارهابية في العراق للمدة 2003 2018 وسياسات الحد منها." اطروحة دكتوراه.، جامعة بغداد/ كلية الآداب.
الهيتي، عبد الرحمن نوزاد. 2023 . *"الاقتصاد العراقي_المالات والتحديات بعد عام 2003 "، في دولة العراق مكانته الجيبوليتيكية وموارده الاقتصادية والمائية والسكانية واقتصاده وامكاناته السياحية*، تحرير فارس صبري الهيتي، 166_167. عمان : دار اريثيريا للنشر والتوزيع.
الياسري، إبراهيم جاسم جبار. 2022. *تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية – العراق انموذجا*. النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار.
https://alrafidaincenter.com/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf
جاسم، حسين عبود. 2021. "المنهاج الوزاري واثره على أداء الحكومات في العراق بعد عام 2003." أطروحة دكتوراه.، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
جمهورية العراق. 2023. "قانون رقم (13) لسنة 2023: الموازنة العامة الأتحادية للسنوات المالية (2023-2025)." الوقائع العراقية, العدد 4726, 26 حزيران, 2023.
https://moj.gov.iq/upload/pdf/4726_72.pdf
خربوش ، محمد صفى الدين. د.ت . *مقدمة في النظم السياسية*. مصر: دار الفكر العربي.
سلمان، علي احمد. 2022. "تحليل جغرافي سياسي لتأثير المحددات السياسية والامنية على اداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003". اطروحة دكتوراه.، جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات.
شبل، مآثر تيمول. 2021. "اثر السياسات المالية على معدلات الفقر في العراق دراسة قياسية للمدة من 2004-2019". رسالة ماجستير.، جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد.
شاكر، فرح. 2021. *النظام الفدرالي في العراق: النشأة, والأداء, والاهمية*. ترجمة علي الحارس. بيروت: مركز الرافدين للحوار.
https://alrafidaincenter.com/uploads/الدراسات/النظام%20الفدرالي%20في%20العراق.pdf
صالح، خطاب عمران. 2017. " الاثار الاقتصادية لاعتماد العراق على إيرادات تصدير النفط الخام وسبل مواجهتها للمدة 2009- 2015" في *وقائع مؤتمر البيان السنوي الأول: التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق*, 123-174. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/01/Conf1.pdf
قاسم، مظهر محمد صالح. ٢٠١٥. التحليل الاقتصادي لأزمة النموذج الريعي_الليبرالي الراهن في العراق. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط. 3 حزيران, 2015.

https://www.bayancenter.org/2015/06/770/

عطية، عمار تركي. 2016. "التنوع الاجتماعي واثره في شكل الدولة الاتحادي – العراق انموذجا." *مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية* 16، عدد.12 (نوفمبر): 187-295.
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/09/3a0c394e2ba96904906b6e2c02f9c1b3.pdf
علي، هند جمعة. 2017. "طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في العراق بعد 2003." رسالة ماجستير.، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.
علي، احمد فيصل. 2024. "القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي". *مجلة قضايا سياسية*، العدد.78 (ايلول): 143-162. https://doi.org/10.58298/782024608
عباس، احمد نايف. 2024. "دور القدرة الاستراتيجية في بناء الدولة العراقية بعد عام 2003". رسالة ماجستير.، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.
عبد العالي، زينب سمير. 2020." تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي – العراق بعد العام 2003." رسالة ماجستير.، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
عداي، نور شدهان. 2024. التوجه الاستراتيجي لتحديد الانفاق الحكومي الامثل على قنوات الاستثمار بالاقتصاد العراقي. الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2/21/04/2025ca4c55eb77dcf00dcfde9ac7e597694.pdf
محمد، تارا عمر. 2021. *إشكاليات الانتقال الى الديمقراطية في العراق بعد 2003*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.
محمد، لقاء ياسين حسن. 2024. "الازمات الاقتصادية واثرها على شرعية النظام السياسي (ازمة إقرار الموازنة العراقية لسنة 2023 م انموذجا)." *مجلة حمورابي للدراسات* 13, عدد.49 (اذار): 255-276.
https://doi.org/10.61884/hjs.v13i49.437
محمد، عدنان. 2024." تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية." رسالة ماجستير., جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.
محمد، وليد سالم. 2014. *مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة (دراسة حالة العراق)*. عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
محمد ، علي دريول و اماني محمد صبري. 2023." السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014: الواقع والتحديات". *المجلة العراقية للعلوم السياسية* 4، العدد. 9(كانون الأول):83-104.
https://storage.nodesbox.com/ipsa-iraq.iq/2025/03/11/2025_03_11_12191831673_9195405332829735.pdf
متعب، بان ستار. 2024. "اشكالية ضعف الرقابة وانعكاساتها على بناء قدرات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003." رسالة ماجستير.، الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
مجموعة البنك الدولي. 2018. *"العراق: إعادة الإعمار والاستثمار – الجزء 2: تقييم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة."* واشنطن: مجموعة البنك الدولي، كانون الثاني 2018.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/160691520000589687/pdf/123631-v2-ARABIC-OUO-9-Part-2-Arabic.pdf
مركز المنصة للتنمية المستدامة. 2024. "تقرير انعكاسات الموازنة: الموازنة العامة للدولة (2023-2025) وانعكاساتها في البرنامج الحكومي" .
https://drive.usercontent.google.com/download?id=14thdY4lOL7P8RpTRjI4tcY_yVimKGQG3&authuser=0&acrobatPromotionSource=gdrive_chrome-native_view-NDV
موقع الترا عراق. 2019. "كم عدد المشاريع المتلكئة في العراق؟."16 فبراير، 2019.
https://ultrairaq-usawtiq-com.translate.goog/%D9%83%D9%85-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%9F/%D9%85%D9%87%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=en&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=wapp

وزارة التخطيط. 2012. "التقرير السنوي الأول لمتابعة تنفيذ مشاريع برنامج تنمية الاقاليم لعام 2011." 31 كانون الأول, 2012.
https://mop.gov.iq/documents/invest_prog/Reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%20%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%AA%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%20%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%20%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%202011.pdf

## List of References:

Anwar, Abdulhadi. 2019. "Political Quotas and Their Impact on Civil Peace in Iraq after 2003." Master's Thesis., University of Baghdad /College of Political Science. (in Arabic).

Ali, Hind Jumaa. 2017. "The Nature of the Relationship between Political Stability and Social Stability in Iraq after 2003." Master's Thesis., Al-Nahrain University/College of Political Science. (in Arabic).

Ali, Ahmed Faisal. 2024. "Institutional Values and Performance of the Iraqi Political System." *Political Issues journal*, No. 78 (September): 143–162. https://doi.org/10.58298/782024608 (in Arabic).

Abbas, Ahmed Nayef. 2024. "The Role of Strategic Capabilities in Building the Iraqi State after 2003." Master's Thesis., Al-Nahrain University/College of Political Science. (in Arabic)

Al-Bouali, Yahya Hamoud Hassan, and Nour Ali Shaaban. 2020. *The Role of the Oil Sector in Providing the Requirements for Economic Diversification in Iraq*. Najaf: Al-Rafidain Center for Dialogue. (in Arabic)

Atiyah, Ammar Turki. 2016. "Social Diversity and Its Impact on the Form of the Federal State – Iraq as a Model." *Law Journal for Legal Studies and Research* 16, No.12 (November): 187–295. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/09/3a0c394e2ba96904906b6e2c02f9c1b3.pdf (in Arabic).

Abdul-Ali, Zainab Samir. 2020. "The Impact of Social Values on Political Stability - Iraq after 2003." Master's Thesis., University of Baghdad/ College of Political Science. (in Arabic)

Al-Zubaidi, Adnan Abdul-Amir. 2016. "Public Policies to Combat Unemployment and Poverty in Iraq after 2003." Master's Thesis., Al-Nahrain University /College of Political Science. (in Arabic).

Al-Jubouri, Khairallah Subhan Abdullah Hamad. 2023. "Diversity Management in Multi-Ethnic Societies: Selected Models." *Hammurabi Journal for Studies* 1, No.46 (Summer): 535–558.

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/14/2464f03185c5033af508c032d57e3e7e.pdf (in Arabic).

Al-Sheikh, Saad Shihab Ahmed. 2023. "The Political Elite and the Management of Social Diversity in Iraq after 2003." *Al-Ma'had Journal*, No. 12 (March): 609–624.https://doi.org/10.61353/ma.0120609 (in Arabic).

Al-Sheikh, Saad Shihab Ahmed. 2022. *Consensus Democracy and Its Reflection on the Political Performance of the Iraqi Political System after 2005.* Germany – Berlin: Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. https://democraticac.de/wp-content/uploads/2022/02/الديمقراطية-التوافقية-وانعكاسها-على-الأداء-السياسي-للنظام-السياسي-العراقي-بعد-عام-2005.pdf (in Arabic).

Al-Shammari, Mayeh Shabib, and Shawkat Kazim Talib Al-Talqani. *2018. Economic Security: Foundations, Challenges, and Achievement Methods, with Special Reference to Iraq*. Najaf: Ain Center for Contemporary Studies and Research. https://ain-iq.org/file/2018/books/22.pdf (in Arabic)

Al-Shammari, Abdul-Hassan Asfour. 2022. *The Distribution Crisis and the Performance of the Iraqi Political System after 2003.* Baghdad: Dar Al-Rafidain. (in Arabic)

Al-Shammari, Ibrahim Nazem Nawaf, and Taha Hamid Hassan Al-Anbaki. 2014. "The Citizenship Crisis in Iraq and Ways to Address It." *Political and International Journal,* No. 26-27 (June): 367-368.https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/political/issue/view/12/30th (in Arabic)

Al-Shibli, Amir Malik. 2021. *Public Policy and Legitimacy in the Iraqi Political System after 2005: A Study of Extractive and Distributive Performance*. Baghdad: Ain Al-Hikma Printing and Publishing Company. (in Arabic)

Al-Fatlawi, Kamil Alawi, Nabil Jaafar Al-Marsoumi, and Abdul-Hussein Jalil Al-Ghalibi. 2025. "Chapter Three: The Iraqi Economy 2023." In *Iraq 2023: The Strategic Report of the Al-Rafidain Center for Dialogue,* edited by Asaad Kazem Shubeib, Ahmed Sami Al-Maamouri, and Muqdam Abdul-Hassan Al-Fayadh, 67–94. Najaf Al-Ashraf: Al-Rafidain Center for Dialogue. https://alrafidaincenter.com/ar/4718 (in Arabic).

Al-Fatlawi, Kamil Alawi Kazim. 2023. "Fiscal Policy in Iraq: Paths without Vision." In *Iraq: Two Blazing Decades – Proliferation of Crises or Absence of Solutions*, edited by Hassan Latif Al-Zubaidi, Ahmed Sami Al-Maamouri, Muqdam Abdul-Hassan Al-Fayyadh, and Ammar Kareem Hameed, 117–160. Beirut/Najaf Al-Ashraf: Al-Rafidain Center for Dialogue. https://alrafidaincenter.com/uploads/%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2/aqdaan/-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%81%20%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%86.pdf (in Arabic)

Al-Fahdawi, Fahmi Khalil. 2001. *Public Policy: A Holistic Perspective on Structure and Analysis.* Amman: Dar Al-Masirah for printing and publishing. (in Arabic)

Al-Hiti, Abdul Rahman Nawzad. 2023. "*The Iraqi Economy: Finances and Challenges after 2003," in The State of Iraq: Its Geopolitical Position, Economic, Water, and Population Resources, and Its Economy and Tourism Potential*, edited by Faris Sabri Al-Hiti, pp. 166-167. Amman: Erytheria Publishing and Distribution House (in Arabic)

Al-Fatli, Ithar Abboud Kadhim. 2009. "Administrative and Financial Corruption and its Economic and Social Impacts in Selected Countries." Master's Thesis, University of Karbala/College of Administration and Economics. (in Arabic)

Al-Yasiri, Ibrahim Jasim Jabbar. 2022. *Financing Economic Development in Developing Countries – Iraq as a Model*. Beirut/Najaf Al-Ashraf: Al-Rafidain Center for Dialogue https://alrafidaincenter.com/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf (in Arabic)

Al-Husseini, Haider Saif. 2023. *The Protest Movement in Iraq – The Dream of Democracy: From Regression to Revival*. Beirut/Najaf Al-Ashraf: Al-Rafidain Center for Dialogue. https://alrafidaincenter.com/uploads/rassael/20%الاحتجاجي20%الحراك.pdf (in Arabic)

Al-Dulaimi, Al-Dulaimi, Ahmed Subhi. 2023. *"Economic Activities in Iraq," in The State of Iraq: Its Geopolitical Position, Economic, Water, and Population Resources, and Its Economy and Tourism Potential, edited by Faris Sabri Al-Hiti*, . 263-272. Amman: Erytheria Publishing and Distribution House. (in Arabic)

Al-Salahi, Fouad. 2014. "*The Arab Spring Revolutions and the Demand for Social Justice." In* Social Justice: Concept and Policies after the Arab Revolutions, edited by a group of Authors, 103–120. Cairo: Arab Forum for Alternatives Studies. (in Arabic)

Al-Taie, Hamza Hassan Khader, and Mazen Lilo Radi. 2015. *Administrative Corruption in the Public Service*. Amman: Academic Book Center.(in Arabic)

Al-Abadi, Ali Murad. 2015. *Political Pluralism and the Iraqi Parliament after 2003*. Baghdad: Iraq Center for Studies. (in Arabic)

Al-Karawi, Ali Mahdi Kazim, and Majid Muhi Al-Fatlawi. 2021. *Parliamentary Opposition and the Performance of the Political System - An Analytical Study of the Post-2005 Iraqi Reality.* Baghdad: Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences. (in Arabic)

Al-Nashi, Thaer Ghalib Mazid. 2020. "The spatial relationships of terrorist operations in Iraq during the period 2003-2018 and policies to mitigate them." PhD diss., University of Baghdad/College of Arts. (in Arabic)

Al-Zuheiri, Ahmed Yahya. 2017. *The Political Process in Iraq after 2003 – A Study of the Problem of the Three Presidencies***.** Baghdad: Dar Al-Sanhouri Legal and Political Sciences for Publishing. (in Arabic)

Central Bank of Iraq. 2023. Department of Statistics and Research, Annual Economic Report 2023.https://cbi.iq/static/uploads/up/file-172604414782721.pdf (in Arabic)

Jasim, Hussein Aboud. 2021. "The Ministerial Program and Its Impact on the Performance of Governments in Iraq after 2003." PhD Diss., University of Baghdad / College of Political Science. (in Arabic).

Kharboush, Muhammad Safi al-Din. n.d. *Introduction to Political Systems*. Egypt: Dar al-Fikr al-Arabi. (in Arabic)

Muhammad, Tara Omar. 2021. *Problems of the Transition to Democracy in Iraq after 2003*. Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Mohammed, Liqa Yassin Hassan. 2024. "Economic Crises and Their Impact on the Legitimacy of the Political System (The Crisis of Approving the Iraqi Budget for the year 2023 as a Model)." *Hammurabi Journal for Studies* 13, No. 49 (March): 255–276. https://doi.org/10.61884/hjs.v13i49.437 (in Arabic)

Muhammad, Adnan. 2024. "Evaluation of Investment Policies in the Oil and Gas Sector: Iraq as a Case Study." Master's Thesis., University of Karbala/ College of Administration and Economics. (in Arabic)

Mohammed, Waleed Salem. 2014. *Institutionalization of Power and Nation-State Building (A Case Study of Iraq)***.** Amman: Al-Academics for Publishing and Distribution**.** (in Arabic)

Muhammad, Ali Driwal, and Amani Muhammad Sabri. 2023. "Security Policies in Iraq after 2014: Reality and Challenges.*" Iraqi Journal of Political Science* 4, No. 9 (December): 83-104. https://storage.nodesbox.com/ipsa-iraq.iq/2025/03/11/2025_03_11_12191831673_9195405332829735.pdf (in Arabic)

Mutaib, Ban Sattar. 2024. "The Problematic of Weak Oversight and Its Implications for the Capacity Building of the Political System in Iraq after 2003." Master's Thesis., Al-Mustansiriya University / College of Political Science. (in Arabic)

Ministry of Planning. 2012. "The First Annual Report on Monitoring the Implementation of the Regional Development Program Projects for the Year 2011." December 31, 2012. https://mop.gov.iq/documents/invest_prog/Reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%20%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%AA%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%20%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%20%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%202011.pdf (in Arabic)

Platform Center for Sustainable Development. 2024. ″Budget Reflections Report: The State General Budget (2023–2025) and Its Implications in the Government Program." 2024 https://drive.usercontent.google.com/download?id=14thdY4lOL7P8RpTRjI4tcY

_yVimKGQG3&authuser=0&acrobatPromotionSource=gdrive_chrome-native_view-NDV (in Arabic)

Qasim, Mudhhir Mohammed Saleh. 2015. Economic Analysis of the Current Rentier–Liberal Model Crisis in Iraq. Baghdad: Bayan Center for Studies and Planning. 3 June, 2015. https://www.bayancenter.org/2015/06/770/ (in Arabic).

Republic of Iraq. 2023. "Law No. (13) of 2023: The Federal General Budget for the Fiscal Years (2023–2025)." *Iraqi Gazette*, No. 4726, June 26, 2023. https://moj.gov.iq/upload/pdf/4726_72.pdf (in Arabic).

Salman, Ali Ahmed. 2022. "A Political-Geographic Analysis of the Impact of Political and Security Determinants on the Performance of the Political System in Iraq after 2003." PhD Diss., University of Kufa / College of Education for Women. **(**in Arabic)

Saleh, Khattab Omran. 2017. "The Economic Effects of Iraq's Dependence on Crude Oil Export Revenues and Ways to Address Them for the Period 2009–2015." In *Proceedings of the First Annual Bayan Conference: Planning to Draw New Economic and Financial Policies in Iraq*, 123–174. Baghdad: Bayan Center for Studies and Planning. https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/01/Conf1.pdf (in Arabic)

Shibil, Ma'athir Timol. 2021. "The Impact of Fiscal Policies on Poverty Rates in Iraq: An Econometric Study for the Period 2004–2019." Master's Thesis., University of Al-Qadisiyah / College of Administration and Economics**.** (in Arabic).

Shakir, Farah. 2021. *The Federal System in Iraq: Origin, Performance, and Importance***.** Translated by Ali Al-Haris. Beirut: Al-Rafidain Center for Dialogue. https://alrafidaincenter.com/uploads/الدراسات/النظام%20الفدرالي%20في%20العراق.pdf (in Arabic)

Uday, Noor Shadhan. 2024. The Strategic Orientation to Determine the Optimal Government Spending on Investment Channels in the Iraqi Economy. The Annual Scientific Symposium of the Department of Economic Studies, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/21/2ca4c55eb77dcf00dcfde9ac7e597694.pdf (in Arabic).

Ultra Iraq website. 2019. "How many stalled projects are there in Iraq?" February 16, 2019. https://ultrairaq-usawtiq-com.translate.goog/%D9%83%D9%85-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%9F/%D9%85%D9%87%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=en&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=wapp (in Arabic).

World Bank Group. 2018. "Iraq: Reconstruction and Investment – Part 2: Damage and Needs Assessment for Affected Governorates." Washington, D.C.: World Bank Group, January 2018. https://documents1.worldbank.org/curated/en/160691520000589687/pdf/123631-v2-ARABIC-OUO-9-Part-2-Arabic.pdf (in Arabic)